

الحكومة تنتهي من أعمال أول تعداد اقتصادي إلكتروني.. رصد  
بيانات 351 ألف منشأة.. "الإحصاء" يعكف على تدقيق البيانات  
المجمعة ودمجها.. وقاعدة معلوماتية كاملة عن "الاقتصاد  
المصري" لرجال الأعمال والمستثمرين أكتوبر المقبل



بعد عمل استمر نحو 7 أشهر متواصلة، نفذت الحكومة ممثلة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأعمال الميدانية لأول تعداد اقتصادي إلكتروني، حيث تم الانتهاء بواسطة نحو 1200 باحث ومشرف، من رصد بيانات 351 ألف منشأة اقتصادية على مستوى الجمهورية، وذلك بهدف الخروج بقاعدة بيانات ومعلومات كاملة وشاملة عن الاقتصاد المصري تمكن أي مستثمر من وضع تصور ومخطط واضح لاستثماراته المستقبلية.

هذا ما أكدّه الدكتور حسين عبد العزيز المشرف العام على تنفيذ التعداد الاقتصادي بجهاز الإحصاء، والذي أوضح أنه لأول مرة سيكون هناك قاعدة بيانات إلكترونية شاملة يتوافر من خلالها صورة تفصيلية لكل نشاط اقتصادي، علاوة على، الوضع الاقتصادي في مصر ككل، وهو ما سيسهل على أي شخص يفكر في الاستثمار أن يحدد المجال الذي يمكن أن يستثمر به، ويتعرف على حجم المناح به من موارد، كما يمكن تحديد احتياجات المجتمع من تلك البيانات.

### التعداد الاقتصادي من أهم التعدادات التي تجريها الدول

وأضاف عبد العزيز في تصريحات لـ "اليوم السابع"، أن التعداد الاقتصادي يعد من أهم التعدادات التي تجري على مستوى العالم، لما يوفره من بيانات هامة حول الوضع الاقتصادي بالدولة، علاوة على، هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية، والتي يمكن استخدامها في قياس النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى، رصده لقيمة مدخلات ومخرجات كل نشاط اقتصادي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي السياق ذاته، أشار الدكتور حسين إلى أن جهاز الإحصاء، يعكف حالياً على ربط بعض البيانات ودمجها، مثل ربط بيانات المنشآت التي تمثل فروع شركاتها الرئيسية، بمعنى أنه إذا وقع ضمن عينة المنشآت الاقتصادية منشأة هي فرع لشركة ما في أي محافظة، يتم الحصول على بيانات هذا الفرع من الشركة الرئيسية له إذا كانت الشركة ذاتها لا توجد ضمن العينة، وفي حالة وجود الاثنين، يتم ربط ودمج البيانات ببعضها.

وقال: "لا يجوز استبعاد الفرع إذا كانت الشركة الرئيسية له واقعة أيضا ضمن العينة، وذلك لضمان رصد بيانات دقيقة وممثلة للنشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات"، لافتا إلى أنه إذا تم استبعاد الفروع الموجودة في أي محافظة، ستخرج البيانات بشكل غير معبر لوضع الأنشطة الاقتصادية في كل محافظة، وسيقتصر وقتها الأمر على المحافظات الواقع بها الفروع الرئيسية للشركات مثل القاهرة والإسكندرية والمحافظات القريبة من المدن الصناعية، مما يظهر ضخامة في حجم الاقتصاد في تلك المحافظات عن غيرها.

#### دمج البيانات 4 آلاف فرع ومركز رئيسي

وأضاف المشرف العام على تنفيذ التعداد الاقتصادي، أن الفروع والشركات الجارى دمج بياناتها وربطها بالمراكز الرئيسية لها، يبلغ عددها نحو 4 آلاف فرع ومركز رئيسي، سيتم الانتهاء منها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، مؤكدا أن وتيرة العمل تسير وفقا للجدول الزمنية المحددة وتحقق الهدف المتوقع في نسب الإنجاز بشكل كبير، مشيرا إلى أنه يتبع تلك المرحلة، مرحلة تدقيق البيانات وإعداد المؤشرات الإحصائية والنتائج ووضعها في قاعدة بيانات اقتصادية شاملة، استعدادا لإعلانها خلال شهر أكتوبر المقبل.

يذكر أن التعداد الاقتصادي، هو من أكبر المشروعات الإحصائية التي تنفذها الدولة ممثلة في جهاز الإحصاء، كل 5 أعوام لتوفير قاعدة بيانات اقتصادية شاملة، وقد بدأت الأعمال الميدانية لتعداد عام 2018/2019 في منتصف نوفمبر 2018، حيث يعد تعداد هذا العام هو أول تعداد إلكتروني تم تنفيذه

باستخدام "التابلت" بجانب الاستمارات الورقية.